الاقتصادي

■ نشرة اقتصادية العدد« 17 » 2017/9/26م

تصدر عن مركز موارد للدراسات الاقتصادية

• رابط النشرة على الفيس بوك : https://www.facebook.com/profile.php?id=100015023073888

الاقتصاد الوطني قبل ثورة الـ21 من سبتمبر

الدين العام

... إرث ثقيل ومعضلة كبلت التنمية

الطبقة الوسطى ..

تتآكل بفعل فشل سياسات الحكومات المتعاقبة

عام على القرار الكارثة

■ عـام مضـى على قرار الفـار عبد ربه منصور هـادي بنقل البنك المركـزي اليمني من العاصمـة صنعاء إلى محافظة عدن، في ظل صمت وتجاهل مـن قبل المجتمع الدولي والمؤسسـات الماليـة العالمية، حكومـة الفار هادي غير الشـرعية نجحت في تعطيل أهم وظائـف البنـك المركزي في صنعـاء والذي اعتبرت نقله حينها نصراً استراتيجياً، لكنها فشلت حتى اليوم في إدارته في عدن، القرار الذي مضى عام على صـدوره بضوء أخضر أمريكي وبتأييد سـعودي إماراتي، كشف عن عجز ووهن حكومة الفار هادي في إدارة بنك مركزي وتفعيل وظائفه والقيام بمسـئولياته القانونية.

هـادي وحكومـة فنـادق الريـاض نهبوا العملة اليمنية المطبوعة في روسيا الاتحادية، وأنفقوهـا بطريقة عبثية بعيـداً عن الرقابة وعن الالتزامات التـي أعلنوها قبل عام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بصرف مرتبات موظفي الدولة في الشمال والجنوب. أكثر من مليـون موظف لم يتقاضوا رواتبهم من البنك المركزي بعـدن، حيث تنصلـت حكومة الفار هادي من كافة الالتزامات واستعانت بعدد من المبررات الضعيفة لحرمان موظفي الدولة من حقهم في الحصول على المرتبات، والأشـهر الماضية كشـفت عجـز حكومة الفـار هادي حتى عن صرف مرتبـات موظفي الدولة في المحافظات الجنوبية التي تدعي أنها تقع تحت سيطرتها، بالرغم من وصول قرابة 300 مليار ريال من أصل الـ 400 مليار ريال المطبوعة في روسيا إلى عدن.

تسـبب القرار في تعطيـل وظائف البنك المركـزي بصنعاء وعلى وجـه الخصوص ما يتعلـق بفتح الاعتمـادات المسـتندية للتجار وتغطيـة قيمة الواردات الأساسـية المرتبطة بمعيشة وحياة المواطنين، إلا أن هادي فشل في تحقيق الأهداف التي كانت تسعى لها حكومته الموالية للعدوان السـعودي الأمريكي، فالقرار فشل في أيصال البلد إلى مجاعة شاملة، كما فشـلت الأهداف الأخرى التي حاول العدوان تحقيقيها من وراء القرار الكارثي والمتمثلة في تعطيل مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء، والتأثير على مسـار المواجهات المسلحة في مختلف الجبهات العسكرية.

تقرير رسمي..

خسائر اليمن البشرية والمادية جراء العدوان تتصاعد

■أكد تقرير المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الصـادر عـن وزارة التخطيط والتعـاون الدولي بصنعاء لشـهر يوليو الماضي عن تصاعد خسائر اليمن البشـرية والمادية جراء العدوان والحصار، وأشار إلى أن الخسائر البشرية تجاوزت 54،511 قتيل وجريح، منهم 16.2 % نساء وأطفال، ولفت التقرير إلى أن انتشـار الأمراض الوبائية القاتلة، علاوة علـى النزوح الداخلـي والخارجي وهجرة الكفـاءات الوطنيـة ضاعف خسـائر رأس المال البشري في البلاد، وقدر التقرير الرسمي الأضرار التـي ألحقها العدوان والحصـار بالأصول المادية بحوالـي 25 مليار دولار في تقديرات أولية، ووفق التقرير فقد قدرت الخسائر التراكمية في الناتج المحلـي الإجمالي بالأسـعار الثابتـة لعام 2010 بحوالـي 32 مليـار دولار، وتعطلـت الصادرات وارتفعت معدلات التضخم، مما عمق الفقر وفاقم سوء التغذية، ولفت إلى أن اليمن بات يواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم.

وأكـد التقرير تعرض الإيـرادات العامة للدولة لتدهور حاد نتيجـة العدوان والحصار الممتد منذ أواخر مارس 2015م، مشـيراً إلى أن الخسـائر الناتجة عن تكلفة الفرصـة الضائعة الناتجة عن الخسـائر في الإيـرادات العامة التـي كان يتوقع تحصيلها في حال لم تتعرض اليمن لعدوان بلغت وفـق التقديرات خلال عامي 2015 – 2016 م بـ 3.7 مليار دولار.

كمـا قـدر التقريـر الخسـائر التراكمية في الإيرادات العامة بحوالـي 2449 مليار ريال وبما يعـادل 11.4 مليـار دولار خلال عامـي 2015 و2016م، وفـي عام 2017م لحـق بالمالية العامة خسائر بالغة، وترتب على ذلك توقف الإنفاق على المشاريع التنموية وعلى الجانب الاجتماعي بما في ذلك توقف الحكومـة عن صرف مرتبات موظفي الدولة لعدة أشـهر وتأثر نفقات تشـغيل المرافق الحكومية.

وأشـار التقرير إلى أنه ورغم تقليص النفقات العامـة خلال عامي 2015 و2016م، إلا أن عجز الموازنـة العامـة تجاوز 14 % مـن الناتج المحلي الإجمالـي، تم تمويـل معظمـه عبـر الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وبالتالي ارتفعت نسبة الديـن العام المحلي من 44.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلـى 91.2 % عام 2016م، متجـاوزاً بذلك الحـدود الآمنة، ولفـت التقرير إلـى أن المالية العامـة تواجه منـذ الربع الأخير من عام 2016م أزمة سـيولة حادة، تسـببت في توقف دفع مرتبات موظفي الدولة ونفقات تشغيل المرافق الحكومية الأساسية، وغيرها من النفقات الضرورية التي تمس حياة الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمـع، ما أثر على حيـاة الملايين من اليمنيين، وعمق الفقر في أوسـاط المجتمـع، وفاقم الأزمة الإنسـانية في البلاد والتي تسـبب فيها تحالف العدوان السـعودي الأمريكي والحصار المفروض على اليمن، وقوض في ذات الوقت أداء مؤسسات الدولة.

وكشف التقرير عن تآكل الاحتياطات الخارجية الذاتية للبنك المركـزي اليمني من النقد الأجنبي من 4.2 مليار دولار في ديسمبر 2014م إلى 485 مليـون دولار في ديسـمبر 2016م، وهو ما يكفي لتغطية واردات أقل من شهرين، وأشار التقرير إلى أن البنـك المركزي اليمني يقف عاجزاً عن حماية العملة الوطنية وتمويل واردات السـلع الأساسـية والوقود التي اعتاد على تغطيتها، وبسبب العدوان والحصار ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي من 214.9 ريال/دولار فـي بداية 2015 إلى ما يزيد على 370 ريال/دولار في نهاية أغسطس 2017م، بمعدل تغير بلغ 72.2 %، وهو ما سـاهم بقوة في زيادة معدل التضخم التراكمي.

ووفـق التقريـر فـإن بيانات الجهـاز المركزي للإحصاء تشـير إلى تعرض التجـارة الخارجية لصدمـة حادة في عـام 2015م، حيث انخفضت قيمـة الصـادرات السـلعية بنسـبة 87.4 %، وانخفضت الواردات السلعية بـ54.7 % مقارنة بما كانت عليه عام 2014م، في حين تحسـن مستوى الاستيراد نسبياً عام 2016 مقارنة بعام 2015م، أما الصادرات وعلى رأسها صادرات النفط والغاز فقـد ظلت متوقفة بصورة شـبه تامـة. ومقارنة بما قبل الحـرب فقد بلغ التغير فـي الصادرات والـواردات 93.2 % و42.5 % على التوالي عام 2016م، مقارنـة بمـا كانت عليه عـام 2014 م، وأرجع التقرير ذلك إلى ندرة النقد الأجنبي، وتأخر دخول وتخليص السفن في الموانئ اليمنية، وتعرض أهم المنافـذ البرية والبحريـة والجوية للأضرار المادية وإغلاق بعضها، إضافة إلى مغادرة شركات النفط والغاز الأجنبية اليمن.

قوات تحالف العدوان تسحب باخرة تحمل مواد غذائية قبل إفراغ حمولتها بميناء الحديدة

■ قالت مؤسسة موانئ البحر الأحمر إن قوات تحالف العدوان قامت بسحب الباخـرة (FULMAR) إلـى خـارج منطقة المخطاف وتوجيهها بالتحرك إلى بعد 65 ميل خارج منطقة الغاطس لميناء الحديدة قبل إفراغ حمولتها.

وكانـت الباخرة المحملـة بـ 25 الف طن مـن مادة القمـح التابعـة لمنظمة الغداء العالمي قد وصلت صباح الخميس الماضي إلى غاطس ميناء الحديدة.

واوضحت المؤسسـة فـي بيان تلقته وكالة الأنباء اليمنية (سـبأ)إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم سحب بواخر إغاثية من منطقة الغاطس لميناء الحديدة في استهداف صريح للميناء، خاصة في الوقت الذي أعلنت المنظمات الإغاثية أن الوضع الغذائي في اليمن كارثي ويعاني من نقص في المواد الغذائية.

وأكدت المؤسسـة أن قـوى العدوان لاتـزال تواصـل تعنتهـا وصلفها على ميناء الحديدة إعلاميا عبر تسـريبات مضللة بأن ميناء الحديدة يحتجز بواخر تحمـل مواد غذائية..ولفـت البيان إلى أن المؤسسـة لاتزال تعاني من تداعيات الحصـار التـي فرضتـه دول العدوان منذ مـارس 2015 وكذا القصف الذي اسـتهدف البنية الفوقية للمؤسسة من كرينات جسـرية والبنيـة التحتية عبر تدمير الهناجر التابعة للمؤسسـة والتي كانت تؤجر لمنظمة الغداء العالمي.

هيئة تحرير
الاقتصادي
■ نشرة اقتصادية
تصدر عن مركز موارد للدراسات الاقتصادية
رئيس التحرير: عبدالسلام المحطوري
مدير التحرير: رشـيد الحـداد
المدير الفني: علـي مبـارك

■ للتواصل: الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع المطار
ايميل: ektesadi0@gmail.com
• رابط النشرة على الفيس بوك : https://www.facebook.com/profile.php?id=100015023073888

الفقر والبطالة والاستبداد السياسي وغياب العدالة الاجتماعية وانعدام المساواة وتفشي الفساد والمحسوبية وتقاسم مراكز القوى القبلية والحزبية لموارد اليمن الطبيعية من النفط والغاز والمعادن هي الحالة السائدة قبل ثورة الشعب اليمني في الواحد والعشرين من سبتمبر 2014م، ملايين اليمنيين وجدوا أنفسهم ضحايا لسياسات حكومية فاشلة وفاسدة حكمتهم عقودا من الزمن ساهمت في تردي الأوضاع المعيشية وانعدام الأمن والاستقرار وهروب رؤوس الأموال اليمنية إلى الخارج بحثا بيئة استثمارية آمنة، وأصبح الشعب اليمني واحدا من أفقر شعوب العالم. . يعود الفقر في اليمن إلى العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والطبيعية منفردة ومجتمعة؛ حيث ينخفض دخل الفرد جراء درجة وطبيعة النمو الاقتصادي والذي ينتج عن محدودية الاستثمارات المحلية والخارجية وتراجع الإنتاج المحلي، وارتفاع معدل النمو السكاني إلى 3%، وتواضع مستويات التأهيل والتدريب واتساع القطاع غير المنظم وضعف الحماية الاجتماعية وغيرها من العوامل التي لا يمكن مكافحة الفقر بدون تجاوزها.

■ الاقتصادي- خاص:

الفقر في اليمن

خطايا الماضي تثقل كاهل الحاضر وتهدد المستقبل

حقبة التسعينات

تصاعدت ظاهرة الفقر في مختلف محافظات البلاد وتفاوتت مؤشراته بين الريف والحضر، وقد ارتبط الفقر في اليمن منذ عام 1990م بضعف الأداء الاقتصادي والصدمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها الاقتصاد وخاصة خلال النصف الأول من التسعينات، والذي انعكس بصفة عامة في مجموعة الصعوبات الاقتصادية، وتتمثل في عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، والضغوط التضخمية، وتدهور الاحتياطي من النقد الأجنبي، وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية، فضلاً عن الاختلالات الإدارية والتنظيمية والحروب الداخلية.

حرب صيف 1994م كان لها تداعيات كارثية على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، يضاف إلى ذلك التداعيات الكارثية لحرب الخليج الثانية التي تسببت بالترحيل القسري لـ 1،3 مليون مغترب يمني من السعودية جراء موقف اليمن من التدخل الأجنبي في العراق كان له أثر بالغ في اتساع رقعة الفقر، وبسبب موقف اليمن توقفت الصناديق الخليجية عن المساهمة في التنمية وفقدت عدداً من المساعدات والقروض الإقليمية والدولية التي كانت تمثل الممول الأساسي للمشروعات التنموية وللاقتصاد اليمني، تلك العوامل تزامنت مع انشغال السلطة بالصراعات السياسية والحروب الداخلية وهدر الأموال العامة، ما أدى إلى تفاوت معدلات الدخل وتزايد أعداد الفقراء، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

معدلات الفقر

من خلال تتبع مؤشرات الفقر نجد أن نسبة الفقر لم تتجاوز 19.1% عام 1990م، إلا أنها ارتفعت إلى 51.19% عام 1997م، وازداد عدد الفقراء فيها من قرابة ثلاثة ملايين إلى قرابة تسعة ملايين مواطن فقير، بل ارتفعت نسبة الفقر المدقع خلال الفترة ذاتها من 9% إلى 24%، وشملت ظاهرة الفقر حينذاك المتعلمين وحاملي الشهادات العليا بسبب انخفاض الأجور، وارتفاع نسبة التضخم ، ووفق التقديرات فإن ظاهرة الفقر انخفضت من 40.1%عام 1998 إلى34.8% في 2005- 2006، وتراجع معدل الفقر بنحو 2% سنوياً، وشمل هذا الانخفاض مناطق الريف والحضر، ولكن ظل عدد الفقراء ثابتاً على نحو 7 ملايين نسمة منذ سبع سنوات، نتيجة استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني.

تصاعد الفقر خلال الفترة 1990م- 2010م تزامن مع تنفيذ الحكومات اليمنية المتعاقبة ثلاث خطط خمسية بهدف الحد من الفقر والبطالة ورفع النمو الاقتصادي، إلا أن تلك الخطط التي رافقتها حزمة من الإصلاحات السعرية ضاعفت من معاناة اليمنيين، وذهبت نتائجها بعيداً عن الأهداف المرسومة، وكانت لها أثار سلبية على الاستقرار المعيشي للمواطن اليمني وعلى مستويات دخلة بفعل السياسات الخاطئة التي اتخذتها تلك الحكومات والتي لم تسهم في تحسن الأوضاع المعيشية للمواطن جراء تنفيذ تلك الخطط والإصلاحات، بل تسببت بموجة تقلبات سعرية في السوق المحلي، وأدت إلى ارتفاع مستويات التضخم، ونجم عنها تراجع سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في السوق المحلي، ما أدى إلى تدهور القيمة الشرائية للريال اليمني.

الإصلاحات وأثرها

النمو الذي أعقب الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت بعد دخول البنك والصندوق الدوليين كشريك لليمن في برنامج الإصلاح في عام 1996م لم يكن نتيجة النمو في القطاعات غير النفطية بل يرجع بالدرجة الأولى للنمو الناجم عن زيادة العوائد النفطية والذي يتسم بمحدودية استفادة الفقراء من ذلك النمو الاقتصادي وخاصة في المناطق الريفية، ووفق دراسة مقدمة من البنك الدولي فإن تدهور سعر العملة المحلية(الريال اليمني) خلال الفترة ذاتها كان له آثار انتقالية سلبية عانى منها الفقراء، كما أن عملية الإلغاء الجزئي لدعم أسعار المشتقات النفطية خلال الفترة 2005-1998م أدت إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بنسبة(21%) ، وفيما يتعلق بالبطالة ومعدلاتها فقد أشار التقرير الدولي إلى أن معدل البطالة ارتفع ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة 1999-2004م بنسبة (2.6%) وسجل معدل البطالة بين الشباب (15-24 عاماً) (28.3%) وهو أعلى من المعدل الوطني للبطالة، كما ارتفع معدل البطالة في اليمن للقادرين على العمل بعمر 51 عاماً فأكثر من (13.7%) في عام 1999م إلى (16.3%) في عام 2004م، وبالنسبة للنساء فقد ارتفع معدل البطالة بينهن من (25.4%) إلى (39.5%) خلال الفترة نفسها.

ووفق مسح ميزانية الأسرة 2006م فقد تصاعدت مؤشرات الفقر والبطالة وكان لهما أثر على معدل الإنفاق الاجتماعي في البلاد والذي انخفض خلال الفترة 1998م .2006م إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي.

اليمن وفق مؤشرات التنمية البشرية

يحتفظ اليمن بأعلى مستويات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى 60% في عام 2014م ، كما احتلت اليمن في نفس العام المرتبة154 من بين 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية، وأشارت التقارير الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن معدلات الفقر تفاقمت في السنوات الأخيرة، بسبب ضعف قدرات الحكومات في خلق المزيد من الوظائف للشباب اليمني بالإضافة إلى التأثيرات والنتائج السلبية للتطورات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011م، وبالتالي سار الهدف الأول من أهداف التنمية الألفية في مسار عكسي.

لعبت العوامل السياسية الداخلية والخارجية دوراً محورياً في تنامي مشكلة الفقر واتساع نطاقه، كما كان لفشل الخطط الحكومية في الاصلاحات الاقتصادية دوراً بارزاً في تصاعده

محطات رئيسية للفقر:
- **ترحيل دولة العدو السعودي أكثر من مليون مغترب عام 90م**
- **انهيار الاقتصاد الوطني بعد حرب 94م**
- **مضاعفة برامج الاصلاحات التي تبناها البنك الدولي معاناة الفقراء**

ارتفعت معدلات الفقر إلى 60٪ في عام 2014م، كما احتلت اليمن في نفس العام المرتبة154 من بين 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية.

الطبقة الوسطى في المجتمع اليمني..

تتآكل بفعل فشل سياسات الحكومات المتعاقبة

تعد الطبقة المتوسطة بمثابة الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي اليمني، فهي مصدر استقراره والقوة المحركة لتقدمه، وعلى الرغم من ضعف الطبقة الوسطى في اليمن، إلا أن هناك الكثير من العوامل ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى في البلاد لصالح اتساع الطبقات الفقيرة والمعدمة.

■ مدير تحرير الاقتصادي

الأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشتها اليمن قبل ثورة الواحد والعشرين من سبتمبر 2014م، تسببت في الارتفاع المتصاعد لأسعار الغذاء ونفقات الإعاشة وارتفاع تكلفة الخدمات والوقود ومياه الشرب والصرف الصحي، وارتفاع أسعار الغاز المنزلي مقابل ثبات المعدل العام للمرتبات والأجور، كما ساهم تآكل القيمة الشرائية للعملة الوطنية في تدهور معدل الدخل مما أدى إلى عدم تماسك الطبقة الوسطى لصالح الطبقات الاقتصادية الأخرى.

وحسب دراسة أعدها الباحث الاقتصادي إسماعيل هاشم من المركز اليمني لدراسات الدخل عن الطبقة الوسطى في اليمن خلال الفترة 2010. 2015م، فإن تراجع الطبقة الوسطى في اليمن مؤخرا يعود لسببين الأول ارتفاع أسعار السلع والخدمات منذ العام 2011م وتدني قيمة أجور العمل وفقدانه في العام 2015م جراء الوضع السياسي والحروب والعدوان الخارجي والصراع على السلطة.

وعزت الدراسة التدهور الذي طرأ على حجم الطبقة المتوسطة إلى فشل الحكومات منذ 2010م بإحداث أي تحسن في الأوضاع المعيشية أو معدلات الدخل، وأشارت الدراسة إلى أن الحكومات اليمنية المتعاقبة فشلت في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت منذ منتصف التسعينيات وفي وقف تدهور حجم الطبقة المتوسطة من منظور الدخل، وأفادت الدراسة بأن الاختلالات الاقتصادية الهيكلية المزمنة التي سادت قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي 1996م أضعفت الطبقة الوسطى في اليمن، كما أكدت أن الأحداث التي مر بها اليمن منذ العام 2011م نتيجة للصراعات السياسية، وتفاقم المشكلات المعيقة للاقتصاد كالإرهاب والتفجيرات التي طالت أنابيب النفط والغاز وشبكات الكهرباء والاغتيالات السياسية أدت إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البلاد وهروب الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال للخارج مثلت ضربة قاصمة لهذه الطبقة.

ولفتت الدراسة أن حجم الطبقة المتوسطة في الجمهورية اليمنية حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2006م، كان يمثل حوالي 48.34 % من إجمالي عدد الأسر في الجمهورية منها28،8 % في الحضر وحوالي71.2 % في الريف، فيما وصل خلال النصف الأول من العام قبل الماضي بين 12%-8 فقط بعد أن تراجع الدخل إلى أقل من 39% من معدلات الدخل السابقة.

معيار الدخل والانفاق.

وبينت الدراسة النوعية محددات الدخل بحسب مصادر الدخل المختلفة، حيث أكدت أن نسبة الأجور والمرتبات تمثل أكبر نسبة من إجمالي الدخل حيث ينتشر أفرادها بين المجتمع ويحصلون على دخل مرتفع نتيجة أعمالهم والتي تبلغ 43%، يليها عائدات أنشطة الأعمال الخاصة وإنتاج الأسر 31% ليظهر مدى مساهمة القطاع الخاص كأحد القطاعات الأكثر أهمية في دخل الأسر اليمنية.

وبحسب معيار الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الرفاهية حسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2006م وهي النتائج التي كشفت أن نسبة الأسر في الطبقة المتوسطة تمثل حوالي 54.3 % من إجمالي عدد الأسر في الجمهورية وتبلغ نسبة إنفاقها 41.72 % من إجمالي الإنفاق.

الإنفاق على الغذاء

وفق معيار الإنفاق أكدت الدراسة انخفاض حجم الطبقة المتوسطة من 61.7% عام 2001م إلى54.7% عام 2010م، فيما قدرت مطلع العام 2015م بـ 12% فقط، وأظهرت مقارنة الأهمية النسبية للإنفاق على مجموعة السلع الغذائية وغير الغذائية انخفاض الأهمية النسبية للسلع غير الغذائية وارتفاع الأهمية النسبية للسلع الغذائية، لأن المجتمع يخشى أن يحدق به الجوع ولم يعد قادرا على شراء السلع غير الغذائية باستثناء وسائل الوقود والطاقة الشمسية فقط.

الوضع الإنساني قبل ثورة 21 سبتمبر

.... أرقام تتحدث عن كارثة إنسانية؟

■■ مع تصاعد الفقر والبطالة تصاعدت مؤشرات أخرى لا تقل كارثية عنهما، فاليمن تعد واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم، ووفق تقرير حديث فإن 46% من السكان يعانون من انعدام أمن غذائي حاد، وهو ما يعد أعلى درجات الخطر في حال استمرار الأوضاع دون تحسن، واستمرار تدهور سعر صرف العملة الوطنية في ظل تدني مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، وكانت مؤشرات انعدام الأمن الغذائي الحاد وصلت نهاية العام 2011م إلى ما دون 45% بعد تصاعدها عام 2009، الى 51%.. الوضع الإنساني الذي بدأ بالتدهور منذ مطلع تسعينات القرن الماضي وازداد حدة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، كان له أكثر من سبب وفي مقدمها فشل السياسات الاقتصادية وتفشي الفساد وسوء الإدارة وغياب العدالة الاجتماعية وتفاوت التنمية بين الريف والحضر، وتراجع الاعتماد على الإنتاج الزراعي، وقد بلغ إجمالي اليمنيين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي قبل ثورة 21 سبتمبر 2014م 41.1 % من السكان، أي 10.6 مليون شخص، كما أن 15.9 مليون شخص يمثلون 61 % من إجمالي سكان اليمن يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، ووفق التقارير الدولية الصادرة خلال العام ذاته فإن المعدلات الوطنية لسوء التغذية الحاد، بلغت نحو 12.7 % في عام 2014م مقارنة بـ13 % في العام 2013م، كما انخفضت المعدلات الوطنية للتقزّم من 46.6 % عام 2013 إلى 41.3 % في العام السابق 2014م، كما تشير الأرقام إلى أن ما يقارب 60% من أطفال اليمن دون سن 5 سنوات يعانون من "سوء التغذية المزمن" ، وتتحدث الأرقام – أيضاً – عن تفاقم البطالة إلى أعلى المستويات، حيث ارتفعت معدلات البطالة قبل ثورة فبراير 2011 من 25% إلى 36% و44% في العامين 2012م و2013م، وارتفعت إلى 60% خلال الربع الثالث من العام 2014م، ووفق التقارير الدولية الصادرة قبل ثورة 21 سبتمبر ومنها تقارير منظمة العمل الدولية فإن ثلثي القوة العاملة في اليمن تفتقد لفرص عمل، وثلثي السكان لا يحصلون على المياه النقية والصرف الصحي، وتغطية الكهرباء لا تغطي سوى أقل من ثلث السكان، وأزمة المياه باتت تهدد مصير البقاء بعد أن انزلقت اليمن إلى الدول أشد فقرًا فيما يخص المياه، يضاف إلى أن الرعاية الصحية في اليمن صنفت قبل قيام الثورة بأشهر بواحدة من أسوأ ثلاث دول في العالم، وفي وفيات الأمهات تموت كل 367 امرأة من كل 100 ألف حالة ولادة، و64 طفل حديث الولادة يموت من كل ألف مولود، وزادت نسبة الأطفال الذين يفقدون حياتهم خلال السنوات الخمس الاولى نتيجة تدهور الرعاية الصحية بمعدل 20 بالمائة بين الأطفال الذين يموتون لأسباب يمكن الحيلولة دون وقوعها، المنظمة العالمية للأطفال تؤكد في تقريراً لها أن 15.9 مليون نسمة كانوا بحاجة للمساعدة الإنسانية قبل مارس 2015م، وارتفع العدد إلى 21.2 مليون بنسبة 33 %بما في ذلك 9.9 ملايين طفل، وبلغ عدد الأشخاص النازحين من منازلهم قبل مارس 2015م 584 ألف نسمة وزاد العدد إلى مليونين و 400 ألف نسمة بنسبة 310 % بينهم 800 ألف طفل، فيما ارتفع عدد من كانوا لا يجدون ما يكفيهم من الغذاء من 10.6 ملايين إلى 14.4 مليون بما في ذلك 7.7 ملايين طفل بعد مارس 2015م، وذكر التقرير أن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بعد مارس 2015م وصل إلى 1.3 مليون منهم 320 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد مقابل 850 ألف طفل يعانون من سوء التغذية قبل مارس 2015م.

وبحسب التقرير فقد بلغ عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الرعاية الصحية الكافية 14.1 مليون بينهم 8.3 ملايين طفل مقابل 8.4 ملايين قبل مارس 2015م بنسبة زيادة وصلت إلى 67 % نتيجة إغلاق حوالي 600 مستشفى ومرفق صحي بسبب القصف أو نقص المواد العلاجية والوقود،وبيّن التقرير أن 19.3 مليون بينهم 10 ملايين طفل يعانون من عدم توفر المياه النظيفة أو الصرف الصحي مقابل 13.4 مليون قبل مارس 2015م، مشيراً إلى أن 3.4 ملايين طفل انقطعوا عن الدراسة بعد مارس 2015م مقابل 1.6 مليون وبنسبة ارتفاع وصلت إلى 112 % نتيجة لاستهداف المدارس بمتوسط هجومين على المدارس في الأسبوع، وأن هناك أكثر من ألف و600 مدرسة مغلقة أو تستخدم كملاجئ طارئة للأسر النازحة.

وفيما يتعلق بتقزم الأطفال فإن اليمن هي ثاني أسوأ دولة في العالم في معدلات التقزم، حيث تجاوزت النسبة 41% في 2014م، وإن كانت أقل مما كانت عليه في العام 2011 (46%)، وسجل سوء التغذية معدلات أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية في 2014م، كما أن معدلات التقزم بين الفتية كانت أعلى من الفتيات.

الاقتصادي
نشرة اقتصادية العدد: 17

> يشن النظام السعودي منذ نشأته حرباً اقتصادية متعددة الأوجه والمجالات ضد الشعب اليمني، إلا أنها تصاعدت خلال العقدين الماضيين إلى أعلى المستويات، حيث استخدمت فيها الرياض مختلف الوسائل والأدوات كالعملاء المحليين والقاعدة وداعش لإجهاض أي تطور أو نهضة اقتصادية، السعودية بذلت جهوداً كبيرة للإبقاء على اليمن دولة فقيرة ضعيفة تحت وصايتها تدار من سفارتها في صنعاء، حتى قيام ثورة الشعب اليمني في الواحد والعشرين من سبتمبر 2014م، والتي حررت اليمن من الوصاية السعودية والأمريكية، وأعادت الاعتبار للسيادة الوطنية، بعد أن كانت اليمن تدار من الرياض ومن داخل السفارات الأجنبية في صنعاء.

صنعاء
رشيد الحداد

عقود من الحرب السعودية الخفية لإضعاف الاقتصاد اليمني

خلال عقد التسعينات من القرن الماضي عمدت السعودية إلى التمدد في الأراضي الحدودية الواقعة في شروره والوديعة وهي " أراضي يمنية غنية بالنفط" وعلى مدى الفترة 1995م - 1999م تصاعدت الخلافات بين اليمن والسعودية إلى أعلى المستويات حتى تم التوقيع على اتفاق جدة الكارثي الذي تنازل فيه النظام السابق عن 430 ألف كيلو متر من الأراضي اليمنية التاريخية الغنية بالثروات الطبيعية، إلا أن مطامع الرياض أكبر من سلخ نجران وعسير وجيزان من اليمن، فقد سعى النظام السعودي إلى إجهاض أي تطور أو نمو اقتصادي في اليمن.

الرياض بعد عام 2000م

تصاعدت مطامع آل سعود التوسعية في اليمن بعد توقيع اتفاقية جدة الكارثية عام 2000م ، فسعت إلى توسيع دائرة الموالين لها في أوساط القبائل الواقعة في المحافظات الحدودية والمحافظات الأخرى، حيث تم ضم المئات من مراكز القوى القبلية والعسكرية والحزبية المؤثرة إلى كشوفات اللجنة الخاصة السعودية بهدف تنفيذ أجندة الرياض في اليمن بطريقة غير مباشرة وعبر وكلائها، من خلال ضرب الأمن والاستقرار وإيجاد بيئة طاردة للاستثمارات، وإعاقة تنفيذ المشاريع العامة وتهديد الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، لإعاقة الاستثمارات النفطية والمعدنية وغيرها، كما كثفت الرياض توغلها في أوساط القبائل اليمنية والبدو الرحل القاطنين في الجانب اليمني من الربع الخالي، من خلال تجنيسهم ومنحهم امتيازات متعددة بغية الاستحواذ على المزيد من الأراضي اليمنية واستخدام البعض منهم لتنفيذ أعمال التخريب وإعاقة أي مشروعات استثمارية في الأراضي اليمنية الحدودية.

حرب العملات

اعتمدت السعودية الحرب الباردة لتدمير الاقتصاد اليمني واستنزاف قدراته، حيث شنت حرباً مالية على اليمن بدأت مطلع تسعينات القرن الماضي ولاتزال حتى اليوم، تمثلت في سحب العملة الوطنية واستخدامها عند اللزوم للمضاربة في سوق الصرف اليمني بهدف سحب النقد الأجنبي وإحداث هزات للعملة المحلية لزعزعة الاستقرار ورفع الأسعار وإلحاق الأذى بالمواطن اليمني ومتطلبات معيشته واستقراره.

واشتدت تلك الحرب المالية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات حيث اكتشفت السلطات اليمنية خلال الاعوام 1996م . 1998م الدور المحوري للسعودية وأدواتها المحلية في سحب الفئات الكبيرة من العملة المحلية، وعلى الرغم من أن اتفاق جدة عام 2000م قد ألزم الطرفين (اليمن والسعودية) بإحلال السلام بين البلدين ومنع التدخل في الشؤون الداخلية، إلا أنها سرعان ما انقلبت على ذلك، حيث لاتزال الرياض إلى اليوم تعتدي على الشعب اليمني وتمارس ألاعيبها القذرة لزعزعة ما تبقي من استقرار في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار، إضافة إلى عدوانها العسكري الممتد لما يقارب العامين، والذي فرضت معه حصاراً اقتصاديا وماليا على الشعب اليمني، وأغلقت كافة قنوات الدخل من العملات الاجنبية، وعزلت القطاع المصرفي اليمني عن التواصل والتعامل مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى ضلوعها في المضاربة بأسعار صرف الريال اليمني أمام الدولار وبقية العملات.

الإرهاب السعودي

منذ عدة سنوات تنامي دور تنظيم القاعدة الإرهابي الممول سعوديا في عدد من المحافظات اليمنية النفطية، الأمر الذي لفت أنظار العديد من المراقبين، ففي عام 2006م تسلل عشرات العناصر السعودية المتشددة إلى محافظة مأرب، لتنفيذ مخطط تخريبي يستهدف الاقتصاد الوطني بدعم من النظام السعودي فيما عرف لاحقاً بتنظيم القاعدة في اليمن والجزيرة.

ومن خلال تتبع نشاط الإرهاب المصدر من الرياض، والذي دشنه الإرهابي السعودي محمد العوفي، الذي تولى زعامة تنظيم القاعدة في اليمن، ومن ثم يوسف الشهري وإبراهيم العسيري وغيرهم، لوحظ استهداف القاعدة خلال العام 2009م للاستثمارات النفطية في شبوة ومأرب وحضرموت، وذلك بعد أن حققت اليمن فائضاً مالياً لأول مرة عام 2008م بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي إلى 8 مليار دولار لأول مرة منذ عشرين عاما، بالإضافة إلى ارتفاع عائدات اليمن من السياحة الأجنبية إلى أكثر من 1،5 مليار دولار بسبب تحول اليمن إلى مزارٍ للسياحة الأجنبية والعربية، وهو ما شكل دافعاً للرياض للقيام بتحريك أدواتها الإعلامية من خلال تهويل وتضخيم دور القاعدة في اليمن، وتولت قناة العربية مهمة تشوية صورة اليمن في الخارج، كما قامت القاعدة بتنفيذ عدد من الهجمات ضد قوات الجيش في مأرب، وحاولت استهداف منشأة صافر النفطية في محافظة مأرب بعد ذلك، بالإضافة إلى محاولتها أكثر من مرة استهداف ميناء الضبة النفطي في حضرموت، ولم يتوقف ذلك الدور الموجه للقاعدة بتنفيذ هجمات انتحارية في مأرب وشبوة وحضرموت، بل نفذ التنظيم عمليات انتحارية استهدف من خلالها قطاع السياحة في مأرب عام 2009م، بعد أن تجاوز السياح الأجانب الواصلين لليمن إلى 1،2مليون سائح من خلال تنفيذ عملية انتحارية أودت بحياة (7) سياح أجانب بالقرب من معبد الشمس بمأرب، يضاف إلى تنفيذ عملية انتحارية في نفس العام في تريم حضرموت ضد عدد من السياح الأجانب، مما أدى إلى تصاعد خسائر قطاع السياحة خلال الفترة 2000م - 2010م إلى 10 مليار دولار وفق التقارير الحكومية، وسجل خلال الفترة 2009 . 2014م تصاعد في تنفيذ عمليات الاختطاف من قبل القاعدة استهدفت سياح أجانب وصحفيين ورعايا عدد من الدول الأجنبية، مما أدى إلى تصاعد تحذيرات عدد كبير من الدول الأجنبية لرعاياها من السفر لليمن، وهو الهدف الذي سعت الرياض عبر أدواتها التكفيرية إلى تحقيقه.

وعلى الرغم من ارتباط ظهورها القاعدة بالفقر والبطالة كما تشير الدراسات، إلا أنها في الحالة اليمنية ارتبط ظهورها بأجندة أجنبية تآمرية، حيث تنامت القاعدة في محافظة مأرب وشبوة وحضرموت التي تتواجد فيها قطاعات نفطية والتي تعد من أقل المحافظات اليمنية فقراً وبطالة مقارنه بمحافظات يمنية أخرى، ومع بروز الحديث عن نفط الجوف انتقلت القاعدة آلياً إلى الجوف، والهدف الأساسي كان ضرب القطاعات النفطية الواعدة من جانب، وإثارة مخاوف الشركات الاستثمارية الأجنبية الراغبة بالاستثمار في المجال النفطي اليمني من جانب آخر، ودفع الكثير منها إلى وقف استثماراتها والانسحاب من اليمن نتيجة تلك المخاوف.

يشار إلى أن صنعاء تحولت منتصف العام 2012م إلى قبلة للاستثمارات الأجنبية والعربية حيث قدمت العشرات من كبريات الشركات الاستثمارية في مختلف القطاعات، إلا أنها لم تدم طويلاً بسبب تنامي الأعمال الإرهابية واتساع نطاقها إلى عدد من المحافظات التي استقبلت وفود استثمارية، وكأن الأمر كان ممنهجاً وأن الهدف من تلك العمليات التي كانت القاعدة تقف وراءها إثارة مخاوف تلك الشركات وإجبارها على مغادرة البلاد بسب الأوضاع الأمنية.

ورقة العمالة

على الرغم من استحالة استغناء السعودية عن العمالة اليمنية، إلا أنها اتخذت منها ورقة سياسية خلال العقود الأخيرة متنصلة عن التزاماتها التي قطعتها على نفسها في معاهدة الطائف وملحقاتها عام 1934م ،والتي أكدت عليها اتفاقية جده لترسيم الحدود الموقعة بين البلدين عام 2000م، والتي منحت بموجبها العمالة اليمنية في السعودية عددا من الامتيازات كحق العمل والإقامة المفتوحة وحرية الاستثمار والملكية، وعدم مصادرة الممتلكات أو الحجر عليها، فتلك الامتيازات التي تمتعت بها العمالة اليمنية قبل أزمة الخليج عام 1990م نقضتها المملكة بعد تحقيق الوحدة اليمنية في الـ 22 من مايو 1990م ومخاوف الرياض من رفض الدولة الوليدة تجديد اتفاق الطائف الذي كان مستحقاً في العام 1992م فافتعلت أزمة سياسية مع اليمن لترحل مليون و350 ألف عامل يمني، ولم تسمح بدخول العمالة اليمنية إلا بعد توقيع اتفاق جدة عام 2000م وحتى الآن تستخدم السعودية ملف العمالة لإجهاض أي تحسن في الجانب الاقتصادي.

في عام 2013م، فتحت الحكومة السابقة ملف نفط الجوف، إلا أن الرياض ردت بذات الطريقة حيث رحلت 360 ألف عامل يمني مقيم بطريقة شرعية وغير شرعية وفرضت قيودا مشددة على التحويلات المالية للمغتربين.

وعلى الرغم من استمرار معاناة المغتربين اليمنيين حتى قيام ثورة 21 سبتمبر 2014م، إلا أن مخاوف الرياض من انضمام المغتربين غير النظامين في حال ترحيلهم قسرياً

إلى جبهة المواجهة ضد السعودية، دفعتها إلى التوجيه بتسوية قرابة 600 ألف مغترب ابتداء بمنحهم وثيقة أطلق عليها "أجير" تمنح حاملها حق العمل لستة أشهر، ومن ثم تم تمديدها أكثر من مرة.

نفط الجوف

عملت السعودية على الإبقاء على محافظة الجوف اليمنية محافظة بدائية ومحرومة من أبسط الخدمات وبذلت جل جهودها خلال العقود الماضية لإعاقة أي تنمية فيها ابتداء بإعاقة شق الطرقات وانتهاء بوقف أي عمليات للتنقيب عن النفط والغاز، عبر شراء الولاءات وتغذية الصراعات المحلية في المحافظة التي تعد من كبرى المحافظات اليمنية مساحة.

في ثمانينات القرن الماضي دخلت عدد من الشركات النفطية ومنها شركة هنت الأمريكية إلى صحارى الجوف للتنقيب عن النفط وانسحبت من دون مبرر، على الرغم من وجود عشرات الآبار النفطية في الحدود الموازية لها في المناطق السعودية، وتقول بعض المصادر بأن زعامات قبلية يحملون التابعية السعودية وقفوا خلف منع الشركات من التنقيب عن النفط في الجوف خلال العقود الماضية، وفي مطلع العام 2013م فتح ملف نفط محافظة الجوف المجاورة للسعودية ومخزونها النفطي الكبير، حيث كشفت التقارير عن وجود 34% من مخزون النفط العالمي في اليمن، وهو ما أثار السعودية، وتحت ضغط شعبي كبير قامت وزارة النفط اليمنية في بداية عام 2014م بتنشيط عمليات الاستكشافات النفطية في عدد من المحافظات، وفتحت عشرات القطاعات النفطية أمام الشركات الاستثمارية، ولأول مرة دخلت القطاعات النفطية في الجوف والربع الخالي من بين القطاعات المعروضة، وتم منحها لشركة صافر النفطية " اليمنية"، وبعد وقت قصير على بدء المسح في مناطق تبعد عن الحدود اليمنية السعودية 40 كلم، وفي ظل ترحيب أبناء الجوف وترقب كل اليمنيين باشرت أعمال الحفر والاستكشاف الأولي، وأعلنت الشركة وجود نطاقات هيدروكربونية .

كذلك أظهرت النتائج الأولية اكتشافات غازية بكميات تقدر بملايين الأمتار المكعبة من الغاز يومياً، ولكن شعلة النفط في الجوف لم تستمر طويلاً فقد توقفت شركة صافر عن التنقيب بصورة مفاجئة وسحبت كل معداتها، ولم تمر سوى عدة أشهر حتى أعلنت السعودية عن منح هادي خلال زيارة خاطفة له للملك عبد الله الى جدة مليار و200 مليون دولار والتكفل بمرتبات كافة اللجان الشعبية الذين تم تجنيدهم لمحاربة القاعدة في أبين مسقط رأس هادي ومحافظة لحج.

الاقتصادي
نشرة اقتصادية العدد:17
6 ملف العدد 2017/9/26م

المنح والمساعدات..

فشل الاستيعاب يفقد اليمن مليارات الدولارات

حتى العام 2014 م كانت تمثل المنح والمساعدات الخارجية حوالي 11% من إجمالي الايرادات العامة للدولة، وعلى الرغم من حصول الحكومات اليمنية المتعاقبة على مدى العقود الماضية على عشرات المليارات من الدولارات كمنح ومساعدات دولية، ولجؤها إلى القروض الخارجية في إنشاء مشاريع البنية التحتية، إلا أنها فشلت في استيعاب المنح والقروض خلال السنوات الماضية بسبب الفساد وضعف الجهاز الفني والإداري للدولة القائم على المحسوبية والوساطة وليس على الكفاءة والقدرة. نسلط الضوء في هذا التقرير على مؤتمرات المانحين التي عقدت من أجل اليمن، وكيفية تعامل الحكومات اليمنية مع تلك المنح والقروض قبل ثورة 21 سبتمبر 2014م، وكيف فقدت الحكومات اليمنية ثقة واحترام المانحين.

■ الاقتصادي- خاص

مؤتمر باريس

في العام 2002، عُقد مؤتمر باريس للمانحين، حصلت فيه اليمن على تعهدات من قبل المانحين وتمويلات قدرت بـ 2.3 مليار دولار، إلا أن قرابة 1.2 مليار دولار من إجمالي تعهدات باريس سبق وان أُعلن عنها في مؤتمرات سابقة، وبسبب ضعف الجهاز الفني والإداري وتفشي الفساد في البلاد تم استيعاب 20% منها فقط.

مؤتمر لندن

أربعة مؤتمرات دولية للمانحين تعثرت خلال الفترة 1995م . 2006م والسبب يعود إلى مطالب دولية بإصلاحات إدارية ومالية واقتصادية في اليمن، ومحاربة الفساد، ففي عام 2006م عقد مؤتمر لندن للمانحين، وتم الحصول على تعهدات قدرها(4.7 مليار دولار)، إلا أن نسبة التمويلات المحصلة لم تتجاوز 22%، وخلال العام 2012م طالبت حكومة الوفاق الوطني المشكلة بموجب المبادرة الخليجية المانحين بالوفاء بتعهداتهم في مؤتمر لندن ودفع 3.6 مليار دولار، إلا أن المانحين وعلى رأسهم السعودية حاولت إعادة تدوير تلك المنح من خلال مؤتمر الرياض.

مؤتمر الرياض

في مايو 2012م عقد مؤتمر الرياض للمانحين في العاصمة السعودية، وأعلنت 14 دولة ومؤسسة تمويلية دولية خلال المؤتمر (المجموعة الاستشارية لدعم اليمن)، عن دعم بمبلغ 6.4 مليار دولار، إلا أن نسبة التعهدات من تلك التمويلات وصلت إلى ما قيمته 37% من التعهدات المعلنة، أبرزها المليار دولار والمتمثلة في الوديعة السعودية في البنك المركزي اليمني، وكان من بين المشاريع المتعثرة المشاريع الممولة في مجال الطاقة وغيرها.

مشكلة الاستيعاب

برزت مشكلة استيعاب المنح والمساعدات الدولية خلال العقدين الماضيين بشكل ملفت، فالحكومة اليمنية التي حاولت ترميم ثقتها بالمانحين عام 2012م وعدت بإجراء إصلاحات فعلية تمكنها من استيعاب المنح والمساعدات، إلا أنها لم تنجز شيء في هذا الجانب، حتى في ظل تأسيس جهاز مستقل لتسريع استيعاب تعهدات المانحين المعلنة في مؤتمر الرياض في فبراير من العام 2012م، حيث فشل هادي وحكومة الوفاق الوطني التي تقاسمها كل من حزب الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام في تحسين أداء الجهاز الفني والإداري وتوقف قرابة 90 مشروعا ممولا بسبب ضعف الجهاز الفني والإداري والانشغال بتقاسم الوظيفة العامة ونهب مقدرات البلاد ما دفع العديد من المانحين إلى عدم الوفاء بتعهداتهم.

فشل الحكومات

مطلع العام 2014م، أرجع التقرير الصادر عن الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين في صنعاء، السبب الرئيسي في تعطيل وصول أموال المانحين إلى الفوضى السياسية والأمنية وعدم التزام الحكومة بالوفاء بتعهداتها التي التزمت بها في مؤتمر أصدقاء اليمن في الرياض، إلى جانب عدم قيامها بأية إصلاحات جادة في الحد من الفساد المالي والإداري وكذلك إصرار عدد من وزرائها على عرقلة بعض المشاريع الاستراتيجية التي تم الاتفاق على تمويلها مع المانحين في مجال الكهرباء والطاقة، كمشروع محطة معبر الغازية، وعوضاً عن تنفيذ مشروع محطة معبر الغازية حاولت حكومة المبادرة الخليجية إقناع المانحين خلال اجتماعاتها بتحويل مخصصات مشروع محطة معبر لصالح مشاريع بديلة، بعد أن فشلت الحكومة في تنفيذ مشاريع سبق أن طالبت المانحين بتمويلها، ما ساهم في تدني ثقة المانحين في تلك الحكومة التي لم تستفد من حجم الدعم الخارجي الكبير الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ اليمن، وأوصلت البلد إلى أزمات اقتصادية ومالية انعدمت فيها المشتقات النفطية طوال أشهر العام 2014م والأشهر الأخيرة من العام 2013م، وتأثر سلبا بسببها أداء مجمل الأنشطة الاقتصادية، وشكل المواطنون وفي مقدمتهم المزارعين طوابير طويلة أمام محطات الوقود وارتفعت أسعار المشتقات النفطية التي كانت تباع في السوق السوداء بأسعار خيالية، وفي نهاية المطاف اتخذت حكومة المحاصصة وتقاسم الوظائف العامة قرار الجرعة ورفع أسعار المشتقات النفطية، وأعلنت رغم ذلك الدعم السخي الذي قدم لها أن الاقتصاد اليمني والوضع المالي للموازنة على وشك الانهيار، وأن الحكومة لن تكون قادرة على دفع المرتبات والأجور، قبل ثورة 21 سبتمبر 2014م بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل المانحين 231 مشروعًا، منها 147 مشروعًا ممولة بمنح مالية قدمها 18 صندوقًا ومؤسسة وبنكًا ودولة، استخدم منها ما نسبته الـ 35،13%، وبلغ إجمالي المشاريع الممولة من قبل 10 دول وصناديق ومؤسسات بقروض 84 مشروعًا، استخدم منها ما نسبته 23،3%، ووفق البيانات الصادرة عن خبير السياسات والإصلاحات في الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب المانحين منصور علي البشيري، فإن أكثر من 100 مشروع ممول بمنح وقروض تعود إلى ما قبل مؤتمري الرياض ونيويورك 2012م، ووصلت التزامات الدول المانحة 8،2 مليار دولار، توقف منها 93 مشروعًا خلال الأعوام 2011. 2014م منها 73 مشروعًا ذات أولوية خدمية لم تكن تحتمل التأخير؛ وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

ضعف التنفيذ

147 مشروعًا ممولاً من المانحين كانت نسبة السحب واستخدام الجهات الحكومية للقروض الخاصة بها بطيء ومتدني وينم عن فشل تام في إدارة تلك القروض وتوظيفها التوظيف الأمثل لصالح التنمية، تلك المشاريع كانت ما بين خدمي وإنمائي، وكان العمل فيها قد بدأ خلال الفترة 2009م. 2014م إلا أن تنفيذ العديد من تلك المشاريع تعثر ولم ينجز في موعده المتفق عليه وتم ايقاف السحب من التمويلات المخصصة لها، وشملت تمويلات المانحين خلال ذات الفترة مشاريع في مختلف الجهات والوزارات الخدمية، منها 16 مشروعًا في الزراعة بـ 199 مليون و251 ألف دولار، سُحب منها 27 مليونًا و137 ألف دولار، وبنسبة استخدام 36،20%، وبلغت المشاريع الممولة من المنح المالية التي قدمتها الدول المانحة في قطاع الكهرباء 7 مشاريع، إثنين منها انتهت فترة السحب، وبلغت التمويلات 320 مليونًا و820 ألف دولار، وبلغت نسبة الاستخدام 9،8%، كما لم تتجاوز نسب استيعاب 22 مشروعًا ممولاً من المنح المالية بمبلغ 373 مليونًا و129 ألف دولار، سُحب منها 108 ملايين و505 آلاف دولار، وبلغت نسبة الاستخدام للمنح 29%، وفي ذات الاتجاه بلغ السحب من تمويلات خمسة مشاريع من الدول المانحة في مجال التعليم الفني والمهني 153 مليونًا و569 ألف دولار، وبلغت نسبة السحب 0،24%، وبلغت المنح المقدمة للتعليم في مختلف مجالاته 481 مليونًا و482 ألف دولار، سُحب منها 91 مليونًا و862 ألف دولار، وبلغت نسبة السحب 19% ، وفي مجال الصحة والسكان بلغت تمويلات المانحين لـ 18 مشروعًا 440 مليونًا و857 ألف دولار، استخدم منها 98 مليونًا و383 ألف دولار، وبلغت نسبة الاستخدام 22،2%، وفي مجال الطرق تم تخصيص 471 مليونًا و740 ألف دولار، وتم استخدام 130 مليونًا و225 ألف دولار، وبلغت نسبة استخدام المنح الموجهة لتمويل 11 مشروعًا 27،6%.

سوء اختيار القيادات الادارية

ضعف أو عدم قدرة الحكومة اليمنية على استيعاب المساعدات والقروض الخارجية أعادته دراسة أعدها مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام 2010م إلى سوء تعيين واختيار قيادات المؤسسات والأجهزة الحكومية والذي انعكس على الاداء الفعلي من خلال إدارة تلك المشاريع وإدارة البرامج والمشروعات الممولة من المانحين، وأكدت الدراسة أن اليمن لم تستوعب سوى 5.6% من إجمالي تعهدات المانحين البالغة 5،715مليون دولار حتى نهاية يونيو 2009م، وعزت ذلك إلى خلل واضح في آليات التعامل مع المنح والمساعدات والقروض، وهو ما تبين حسب الدراسة من خلال الفجوة بين تعهدات وتخصيصات المانحين للقطاعات وبين المسحوب من تلك المبالغ، حيث بلغ إجمالي القروض المتاحة للوزارات والمؤسسات الحكومية حتى 31/3/2010م حوالي 1،519 مليون دولار، ليبلغ مقدار السحب الفعلي منها في مارس 2010م حوالي 51 مليون دولار، أي ما نسبته 3.4%، وغير المسحوبة حوالي 1،468 مليون دولار، وبما يعادل نسبة 96.6% من إجمالي القروض المتاحة، وفيما يخص حصة القطاعات من القروض فقد بلغ نصيب قطاعي المياه والكهرباء 450 مليون دولار، سحب منها 6 مليون دولار فقط، أي ما نسبته 1.3% ولا يخفى على الجميع التدهور والعجز في الكهرباء، وبلغت قيمة القروض لقطاع التربية والتعليم 110 مليون دولار، سحب منها نحو 3.6%، واستوعب قطاع الزراعة والاسماك نحو 4.4%، والأشغال حوالي 5.5% من اجمالي القروض المخصصة لها، في حين لم تستوعب وزارة الاتصالات سوى 0.3%.

الاقتصادي
نشرة اقتصادية العدد: 17

الدين العام

... إرث ثقيل ومعضلة كبلت التنمية

يعد الدين العام الداخلي والخارجي من أبرز معضلات التنمية في اليمن وفي معظم دول العالم، بلغ الدين العام الحكومي قبل ثورة 21 سبتمبر 2014م، أعلى المستويات وأصبح يكبل أي نمو اقتصادي في البلد، فكل مواطن يمني مدين للمؤسسات المالية المحلية والاجنبية بما يزيد عن 1400 دولار، الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي يصل إلى قرابة الـ 22 مليار دولار، منه قرابة 6.5 مليار دولار دين عام خارجي.

■ الاقتصادي- خاص:

أبرز أدوات الدين الداخلي

تمثل أذون الخزانة التنافسية التي بدأ العمل بها منذ يوليو 1996م بإيعاز من البنك والصندوق الدوليين أهم أدوات الدين العام الداخلي، اعتمدت أذون الخزانة كأداة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة وأيضا لامتصاص فائض العرض النقدي من العملة المحلية والتحكم في معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، لكن ما يعيب على أذون الخزانة أمور كثيرة:

أنها تقوم على نظام الفائدة الربوي.

اعتمادها كأداة طويلة الأجل أدت إلى تراكم حجم الدين العام الداخلي وتجاوزه للحدود الآمنة.

تسببت أذون الخزانة في تراخي الحكومات عن تحصيل الموارد العامة.

تسببت في حالة من الركود التضخمي الذي أصاب مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أدت إلى استحواذ الحكومة على مدخرات المجتمع التي كان يفترض أن توجه لتمويل مشاريع القطاع الخاص في مختلف المجالات.

رفعت معدلات الدين العام الحكومي إلى مستويات قياسية وأصبحت فوائد وأقساط الدين العام السنوية تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة.

لم توجه أذون الخزانة نحو الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بل نحو النفقات الجارية.

أكثر من عامل

أدى تدهور الوضع الأمني في البلد منذ مطلع العام 2011م إلى تدهور بيئة الأعمال وتزايد مخاوف القطاع المصرفي المحلي، وشكل دافع رئيسي لتخلي المصارف اليمنية عن دورها التنموي والاستثماري، حيث اقتصرت قروض البنوك التجارية والإسلامية نحو التمويلات التجارية والمجالات ذات العائد السريع خوفاً من تعرضها لخسائر فادحة في ظل بيئة غير مستقرة، وفي ظل تقلص خيارات البنوك والمصارف اليمنية، اتجهت نحو الاستثمار في أذون الخزانة التي يعتمدها البنك المركزي اليمني كآلية لجذب الأموال منذ عام 1996بهدف تغطية العجز المزمن الذي تعانيه الموازنة العامة اليمنية حتى اليوم.

على الرغم من الانتقادات الحادة التي تعرضت لها المصارف اليمنية خلال السنوات الماضية، الا أنها وجدت أذون الخزانة النافذة الاستثمارية الأكثر أماناً والأكثر ربحية، سيما وأن معدل الفائدة التي يمنحها البنك المركزي تجاوزت خلال السنوات الماضية الـ 15%. تراجع إيرادات الدولة خلال الفترة 2011م . 2014م بسبب تراجع انتاج النفط وتعرض أنبوب النفط للأعمال التخريبية وتعرض الكهرباء لانتكاسة تاريخية تمثلت بتصاعد الهجمات التخريبية على إمدادات كهرباء غازية مأرب التي كانت تغذي العاصمة بـ380 ميغاوات، وعوامل أخرى منها ارتفاع النفقات العامة مقابل تراجع الايرادات، كل ذلك أدى إلى ارتفاع الدين العام الداخلي من 2،1 تريليون ريال مطلع العام 2012م إلى 3،7 تريليون ريال منتصف العام 2014م، ووفق نشرة التطورات المصرفية الصادر عن البنك المركزي اليمني في سبتمبر 2014م، فإن استثمارات البنوك التجارية والإسلامية في أذون الخزانة بلغت 1،2 تريليون ريال من إجمالي موازنتها الموحدة البالغة 2،7 تريليون ريال، ولذات السبب ارتفع رصيد الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 44% عام 2014م، كما ارتفعت نسبة أعباء الدين العام الداخلي إلى إجمالي النفقات العامة من 7.2% في 2010م الى 42% عام 2014م.

معدل الفائدة

احتلت فوائد وأقساط الدين المحلي خلال الأعوام 2013. 2014م المرتبة الثانية من إجمالي النفقات العامة بعد المرتبات والأجور، وتحولت إلى عقبة كأداء لا يمكن تجاوزها.

معدل الفائدة على أذون الخزانة تراوحت خلال الأعوام 2010 . 2012م ما بين 21%-19%، ما دفع البنك المركزي اليمني منتصف العام 2012م إلى تخفيض معدل الفائدة إلى 16% و15%، إلا أن تخفيض معدل الفائدة لم يدفع البنوك والمؤسسات والشركات والصناديق الحكومية إلى التوقف عن الاستثمار في أذون الخزانة. أرباح البنوك والصناديق والشركات التي اكتفت بالاستثمار في أذون الخزانة تراوحت بين 2. 3 مليار دولار سنوياً.

وعلى الرغم من أن المعايير الدولية تشدد على ألا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على 60% ليكون في الحدود الآمنة، إلا أن البيان المالي لموازنة حكومة المبادرة الخليجية للعام 2014م أكد تجاوز الدين العام الداخلي 120% وبلغت فوائد وأقساط القروض المحلية التي تدفعها الحكومة اليمنية للبنوك المحلية والصناديق والمقدرة في موازنة 2014م بـ 415 مليار ريال (قرابة مليارِي دولار) بزيادة قدرها 160% عن العام 2010م.

الدين العام الخارجي

على الرغم من تراجع وتيرة القروض الخارجية خلال الفترة 2011م. 2014م ، إلا أن الدين العام الخارجي كان كبيراً قبل 2011م بسبب أن الحكومات السابقة كانت تقترض من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة تحت مبرر تنفيذ المشاريع التنموية، حيث بلغ أجمالي الدين العام الخارجي منتصف العام 2014م 7،4 مليار دولار لعدد من الدول الأجنبية والعربية والصناديق الإقليمية والدولية، منها 1،5 مليار دولار ديون مستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس، ومن الدول الدائنة لليمن والحاصلة على عضوية نادي باريس " روسيا واليابان وأمريكا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا والدنمارك وهولندا والمانيا"، كما أن مليار و537 مليون دولار من الدين العام الخارجي اليمني مستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس كالصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية والصندوق العراقي وبولندا وكوريا، يضاف إلى 3،7 مليار دولار كديون مستحقة لهيئات التمويل كهيئة التنمية الدولية وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء وصندوق التنمية الزراعية "ايفاد "، وصندوق الأوبك والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الاوروبي، كما يوجد 222 مليون دولار ديون مستحقة لعدد من الدول والمؤسسات الدولية.

تحذيرات سابقة

حذر تقرير الرقابة السنوي للعام 2012م الصادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، من وصول الديون الداخلية لحكومة الوفاق الوطني إلى مرحلة يصعب تحمل الاقتصاد اليمني لها، وذكر تقرير الرقابة أن الدين الداخلي ارتفع من تريليون و645 مليار ريال في 2011م إلى تريليونين و85 مليار نهاية العام 2012م، منها 988 مليار أذون خزانة، بلغت الفوائد عليها 200 مليار ريال، وقال التقرير أن رصيد الدين الداخلي الصافي ارتفع بمعدل يفوق 26% عام 2012م مقابل قرابة 23% في العام الذي سبقه لتعادل مدفوعات الفوائد عليها 14% من نفقات الدولة في 2012م ، إضافة إلى اقتراب تلك الفوائد من ضعف النفقات الاستثمارية.

ونبه إلى اختلالات في هيكل الدين الداخلي نتيجة وصول حصة أذون الخزانة والاقتراض من البنك المركزي الى ما نسبته 71% من إجمالي الدين في 2012م، ما قال إنه يؤثر سلباً على الجدارة الائتمانية للدولة أمام الخارج وجراء ترحيل هذه الديون لتصل لاحقاً إلى مستوى لا يمكن تحمله خاصة مع وصول السحب على المكشوف (الاقتراض من البنك المركزي) في عام 2012م إلى 707 مليارات ريال، وشكك تقرير الرقابة في جدوى الاستمرار في إصدار أذون الخزانة (كوسيلة لتمويل عجز موازنة الدولة، وامتصاص فائض العرض النقدي)، وأشار إلى أن أذون الخزانة تسهم في توجيه جزء من المدخرات المحلية باتجاه مجالات غير إنتاجية.

تقارير مشابهه أكدت ارتفاع الدين العام الداخلي إلى 13.2 مليار دولار، أي ما نسبته 141% من إجمالي الإيرادات الذاتية لعام 2013م، وتجاوزت النسبة 150% في العام 2014م.

اعتمدت أذون الخزانة كأداة لامتصاص العرض النقدي الفائض في السوق المحلي

بلغ معدل الفائدة الذي تتقضاه البنوك والصناديق الحكومية المستثمرة في أذون الخزانة مليارِي دولار عام 2014م

الاقتصادي
■ نشرة دورية اقتصادية العدد: 17
8 الأخيرة 2017/9/26م
● رابط النشرة على الفيس بوك : https://www.facebook.com/profile.php?id=100015023073888

مصطلحات اقتصادية

الاحتياطي النقدي الأجنبي

■ يعرف الاحتياطي النقدي الاجنبي بالأصول السائلة التي تتواجد في خزينة أو محفظة البنوك المركزية التابعة للدول بغرض التدخل في سوق النقد الأجنبي، ويتضمن الاحتياطي الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل، كالدولار الأمريكي واليورو والجنية الاسترليني، وكذلك الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى الأرصدة التي تملكها الدول والبنوك المركزية لدى المؤسسات الدولية، وأهمها صندوق النقد الدولي.

الشعب اليمني يقدم أكبر قافلة شعبية في التاريخ دعماً ومؤازرة للجيش واللجان في الذكرى الـ3 لثورة الـ21 من سبتمبر

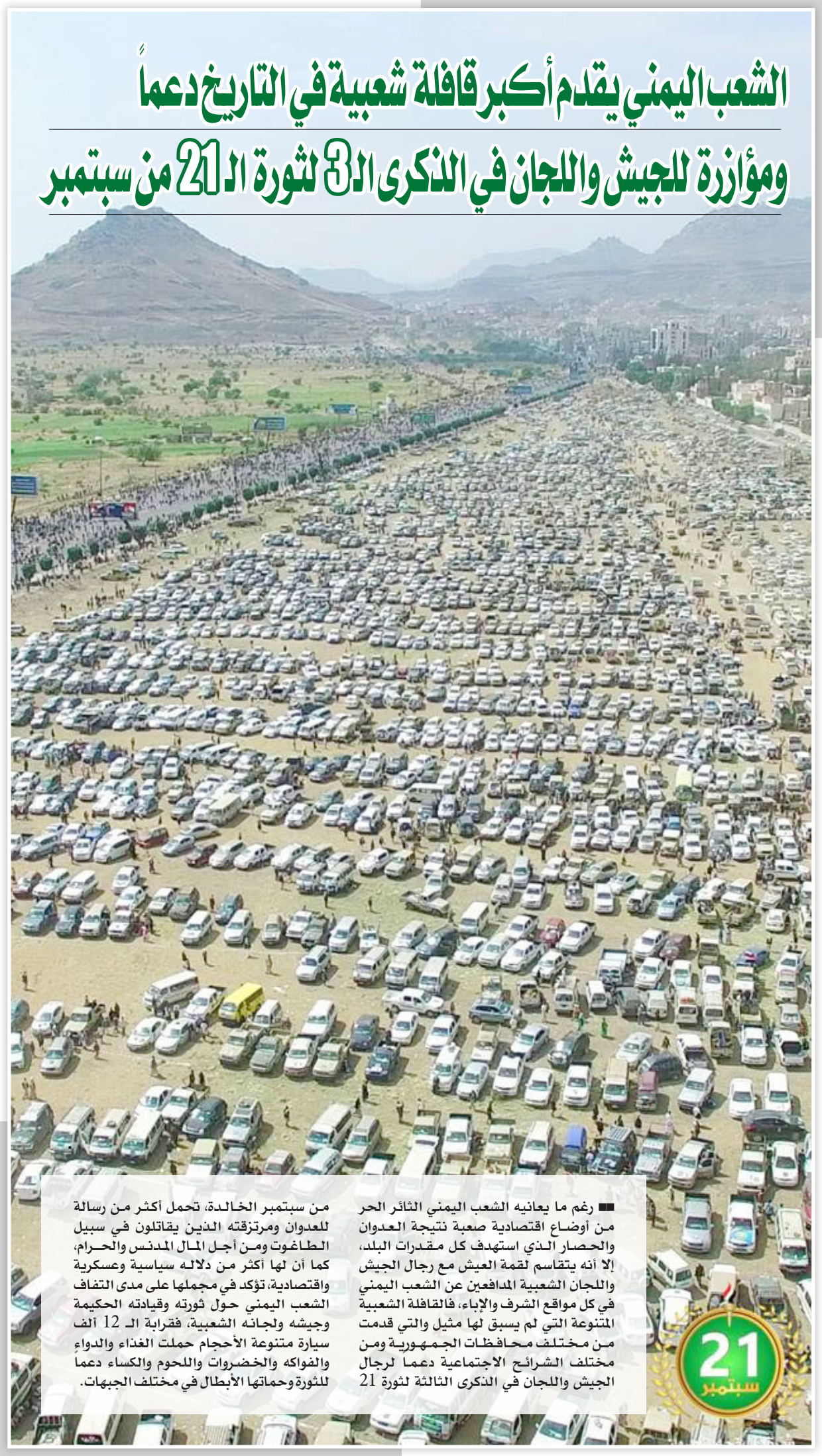

■ رغم ما يعانيه الشعب اليمني الثائر الحر من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة العدوان والحصار الذي استهدف كل مقدرات البلد، إلا أنه يتقاسم لقمة العيش مع رجال الجيش واللجان الشعبية المدافعين عن الشعب اليمني في كل مواقع الشرف والإباء، فالقافلة الشعبية المتنوعة التي لم يسبق لها مثيل والتي قدمت من مختلف محافظات الجمهورية ومن مختلف الشرائح الاجتماعية دعما لرجال الجيش واللجان في الذكرى الثالثة لثورة 21 من سبتمبر الخالدة، تحمل أكثر من رسالة للعدوان ومرتزقته الذين يقاتلون في سبيل الطاغوت ومن أجل المال المدنس والحرام، كما أن لها أكثر من دلاله سياسية وعسكرية واقتصادية، تؤكد في مجملها على مدى التفاف الشعب اليمني حول ثورته وقيادته الحكيمة وجيشه ولجانه الشعبية، فقرابة الـ 12 ألف سيارة متنوعة الأحجام حملت الغذاء والدواء والفواكه والخضروات واللحوم والكساء دعما للثورة وحماتها الأبطال في مختلف الجبهات.

21 سبتمبر ثورة ضد الفساد

■ لايختلف اثنان من اليمنيين من أن دائرة الفساد في اليمن قد اتسعت بشكل كبير خلال العقود الماضية لتشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ووصل الحال إلى أن يشار إلى الفاسد بالبنان، ليس لبشاعة جرمه بحق الوطن والمواطن، بل لعلو شأنه في الوسط الرسمي والاجتماعي، وتحول الفساد إلى ثقافة والفاسدون إلى رموز سياسية وقيادات اجتماعية وحزبية تمارس الفساد بشتى صوره وأشكاله دون أن يطالها العقاب، لأن البعض منها احتمي بالحزب أو بالقبيلة أو بالحصانة، والبعض الآخر منها احتمى بقانون محاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا.

ونظراً لتفشي الفساد المالي والإداري في كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، فقد انعكس ذلك من خلال تصاعد مؤشرات الفقر لتصل إلى 60% قبل ثورة الواحد والعشرين من سبتمبر2014م، وتراجع نشاط الدولة في استخراج الثروات الطبيعية، والتفريط بالثروات السيادية ليتقاسمها النافذون عبر شركات المقاولة من الباطن ومع الشركات الأجنبية، بعيدا عن الأجهزة الرقابية التي يحظر عليها الاطلاع على أنشطة وحسابات الشركات النفطية وحجم الصادرات النفطية الحقيقية. وبسبب الفساد عجزت الدولة عن توفير الحد الأدنى من متطلبات المواطنين الأساسية في مختلف المناطق والمحافظات. وبالرغم من إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في ديسمبر من العام 2006 إلا أن دورها كان ضعيفا في مواجهة الفساد والحد منه نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد. ولأن تشكيل الهيئة تم على أساس من التقاسم والمحاصصة الحزبية، كما أن إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد جاء تلبية لمطالب دولية، خاصة بعد أن صادقت بلادنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافة إلى أن الهيئة قد وجدت في ظل منظومة قانونية قائمة تحمي ناهبي المال العام من الخضوع لأي مساءلة قانونية، لذلك عجزت الهيئة عن فتح ملفات الفساد الكبرى، واكتفت بالنظر في بعض قضايا الفساد الصغيرة.

وعلى الرغم من التعددية السياسية ووجود أحزاب سياسية معارضة منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أنه لم يسجل لها مواقف واضحة في مكافحة الفساد أو المطالبة بمحاسبة ومحاكمة الفاسدين، بل كان البعض منها مشارك في الفساد، والبعض الآخر تعايش مع الفساد بصوره وأنواعه المختلفة، ولذلك كان لثورة 21 سبتمبر 2014السبق في تبني مطالب الشعب اليمني والوقوف وجها لوجه في مواجهة الفساد وصولاً إلى الإطاحة بمنظومته التي عبثت بثروات وخيرات هذا الوطن طيلة عقود من الزمن، بل إن ثورة 21 سبتمبر وجدت نفسها منذ الوهلة الأولى في مواجهة مباشرة مع منظومة الفساد المحلية المرتبطة بمصالح إقليمية ودولية كانت تقدمها على حساب مصالح الشعب اليمني.

ووفق المؤشرات الدولية فقد احتلت اليمن المرتبة 142 من بين 179 دولة في مؤشر الفساد، كما جاءت في المرتبة 167 من أصل 177 دولة عام 2013 م، وفي العام 2012 احتلت المرتبة الـ 156 من إجمالي 176 دولة، كما احتلت المرتبة 164 من أصل 182 دولة موبوءة بالفساد، ونظراً لعدم وجود إرادة سياسية للحد من الفساد ومحاربته، ورغم إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلا أن اليمن احتلت المرتبة 131 من أصل 179 دولة موبوءة بالفساد 2007م وفي عام 2008م جاءت اليمن في المرتبة 141 من إجمالي 180 دولة وارتفعت في عام 2009م إلى المرتبة 154 من بين 180دولة، وفي 2010م ارتفع ترتيب اليمن في مؤشر الفساد العالمي إلى المرتبة 146 من بين 178دولة، وهو ما يؤكد أن الفساد يتوقف تصاعده بعد إنشاء هيئة مكافحة الفساد.

أسعار الصرف في السوق الموازي

العملة	الشراء	البيع
الدولار	376	378
السعودي	98.7	99.1